مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٠٣

الإثنين، ٢٦ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيد إسماعيل شرقي مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

وينضم السيد لاكروا والسيد شرقي إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من باريس وطوكيو على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على منحي الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عملا بالقرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه الذي مدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

لقد طرأت تطورات مهمة في السودان منذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٤ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8549). وأبرزها في ١٧ آب/أغسطس حيث وقع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير اتفاقات بشأن الترتيبات الانتقالية لفترة الـ ٣٩ شهرا المقبلة. وحضر مراسم التوقيع رؤساء دول ووزراء من البلدان المجاورة وممثلون آخرون على المستوى الوزاري من منطقة الخليج والاتحاد الأوروبي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وشهدت الأمم المتحدة أيضا الحدث، حيث مثل الأمينَ العام المبعوثُ الخاص المعني بالقرن الأفريقي.

وأدى المجلس السيادي اليمين عقب مراسم التوقيع في ٢١ آب/أغسطس، ويتألف المجلس من خمسة ضباط عسكريين وستة مدنيين، من بينهم امرأتان. وقد تولى عبد الفتاح البرهان رئاسة المجلس السيادي وتم حل المجلس العسكري الانتقالي رسميا. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم أدى السيد عبد الله حمدوك الاقتصادي المرموق والموظف المخضرم في الأمم المتحدة اليمين ليصبح رئيس الوزراء الجديد. ومن المتوقع أن تؤدي الحكومة الجديدة اليمين الدستوري بحلول ١ أيلول/سبتمبر. ويجدر التنويه بأن الاتفاقات الانتقالية تنطوي على تعهد بإنهاء جميع النزاعات الجارية في السودان، وهو من شأنه أن يحقق الاستقرار في الأجل الطويل في دارفور وغيرها من المناطق المهمشة. ومن المتوقع إجراء محادثات بين الحكومة الجديدة ومختلف الجماعات المسلحة في السودان، بما في ذلك مع الجبهة الثورية السودانية التي تضم بعض حركات دارفور.

ولا تزال الحالة الأمنية في دارفور دون تغيير يذكر إلى حد كبير. واستمرت الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة السودانية/قوات الدعم السريع وجيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد في جبل مرة. وتتصاعد التوترات بين القبائل خلال موسم الحصاد، ولا سيما بين المزارعين والرعاة. ولاحظت العملية المختلطة أن الرعاة يتبنون موقفا أكثر تشددا خلال الموسم الحالي وتواصل العمل مع سلطات الدولة للحد من تلك التوترات. وتستمر المظاهرات السلمية، لا سيما في مخيم كلمة للمشردين داخلياً، حيث تعارض العناصر الموالية لعبد الواحد الاتفاقات المبرمة في الخرطوم. ولم تنضم جماعات مسلحة أخرى في دارفور بعد إلى العملية السياسية الوطنية بالرغم من عدم

وجود بوادر على تجدد أنشطتها العسكرية. ووقعت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في ٢٧ حزيران/يونيه اتفاقا لوقف إطلاق النار مع المجلس العسكري الانتقالي بتيسير رئيس تشاد السيد ديبي إتنو. وذلك دليل على أن أن البيئة الاستراتيجية في دارفور لم تتغير منذ صدور التقرير الخاص الأخير في حزيران/يونيه (S/2019/445). ولا تزال العناصر المتبقية المسببة للنزاعات والجماعات المسلحة خارج عملية السلام تشكل تهديدا محتملا لبناء السلام المستدام.

ويمكن بتشكيل المجلس السيادي إعادة النظر في الجدول الزمني لاستئناف الخفض التدريجي للعملية بعد انتهاء فترة التوقف في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد ألغي المرسوم ١٠٢ الذي طالب بتسليم معسكرات العملية المختلطة إلى قوات الدعم السريع، وأكد المجلس العسكري أن الاستخدام النهائي لمعسكرات العملية المختلطة التي سلمت إلى السلطات السودانية سيكون لأغراض مدنية. وتضع العملية المختلطة حاليا خريطة طريق لإعداد ترتيبات التسليم لكل موقع على حدة. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت العملية المختلطة اجتماعا فنيا مع السلطات السودانية في الخرطوم في ٥ آب/أغسطس. وجددت السلطات السودانية خلال المناقشات التأكيد على تعهدها بتكريس معسكرات العملية المختلطة للأغراض المدنية بينما طلبت التبرع بأصول البعثة الأخرى. واتفقت العملية المختلطة والمسؤولون السودانيون على أنه يجب تخصيص تلك الموارد للمنظمات التي تدعم بناء السلام وتحقيق الاستقرار في المجتمعات عملا بمفهوم الانتقال الشامل. وتواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وفريق الأمم المتحدة القطري العمل معا لتوفير الدعم لانتقال مهام الاتصال بالدولة في أربعة مجالات رئيسية هي: سيادة القانون، وسبل العيش، والتقديم الفوري للخدمات، وحقوق الإنسان. وخلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، خصصت العملية المختلطة ١٧,٢ مليون دولار لمهام الاتصال بالدولة، من مجموع أنشطتها لتمويل البرامج الذي يبلغ ١٩,٦ مليون دولار. وفي آب/أغسطس، وُقعت سبع من أصل ١٠ مذكرات تفاهم مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي حين أن معظم المشاريع للنصف الثاني من عام ٢٠١٩ بنيت على أنشطة نفذت بالفعل في المرحلة الأولى من تنفيذ مهام الاتصال بالدولة، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه من هذا العام، حصل دعم سبل كسب العيش في مناطق العودة على مبلغ إضافي قدره ٣,٣ مليون دولار من أجل تعزيز الثقة بين المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة.

وشكل استيلاء الجيش على السلطة في نيسان/أبريل بعض التحديات في تنفيذ أنشطة مهام الاتصال الدولة. ففيما يتعلق مثلا بدعم حقوق الإنسان، وسيادة القانون، حولت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري تركيزهما من نهج المؤسسات الوطنية إلى النهج المجتمعي لتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دارفور، والمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بالحماية. وأُدخلت تعديلات أيضا من أجل تعزيز تبادل المعلومات، والتنسيق، وواجب الرعاية للأفراد الملتحقين بهياكل مهام الاتصال بالدولة، استنادا إلى الدروس المستفادة من المرحلة الأولى للعملية.

ولتنسيق تخطيط المرحلة الانتقالية، قامت العملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة بإنشاء فريق انتقالي مؤقت في الخرطوم في وقت سابق من هذا العام. وانتقل الفريق إلى دارفور بعد تغيير الحكومة في نيسان/أبريل، وهو يواصل إجراء مشاورات مع الأقسام المعنية في البعثة ومع مكتب المنسق المقيم. ومن المتوقع أن يصبح الفريق خلية انتقال مشتركة كاملة الصلاحيات وفعالة، بحلول أوائل أيلول/سبتمبر، إلى جانب وضع هيكل ملاك للموظفين في شكله النهائي، وما يرتبط به من اختصاصات.

وسيواصل فريق التصفية من المقر دعم الخلية الانتقالية لتوفير قدرة تكميلية مخصصة لمواجهة الزيادة في الأعمال عند اكتمال خروج العملية المختلطة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وكما ذُكر خلال الإحاطة الإعلامية السابقة، شرعت إدارة عمليات السلام في إجراء مناقشات مع الاتحاد الأفريقي، من أجل وضع استراتيجية سياسية مشتركة لما بعد انتهاء مشاركة العملية المختلطة. وسيتناول المفوض شرقي أيضا هذا الموضوع. وبعد أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة، سنشرك المحاورين المعنيين بشأن طائفة من المسائل، بما في ذلك الخفض التدريجي للعملية المختلطة، والتخطيط للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، والخطوات المقبلة بالنسبة لعملية السلام في دارفور، والمشاركة بعد انتهاء العملية المختلطة. وتمشيا مع رؤية الحكومة الجديدة لحل جميع الصراعات الداخلية، وبالتشاور الوثيق مع الحكومة، نود استكشاف مختلف الخيارات لدعم المحاورين السودانيين في معالجة ما بقى من أسباب النزاع في دارفور.

وفي هذا السياق، اقترح الاتحاد الأفريقي والمحاورون السودانيون عقد اجتماع لآلية التنسيق الثلاثية لإجراء المزيد من المناقشات على هامش الجمعية العامة، بشأن المشاركة مستقبلا بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبما أنه من المتوقع أن تتوطد عن طريق تلك المبادرات في أواخر أيلول/سبتمبر، المناقشات التي تجري بين الاتحاد الأفريقي والسلطات السودانية بشأن الاستراتيجية السياسية المشتركة، والمشاركة بعد انتهاء العملية المختلطة في دارفور، فقد يلزم تمديد الموعد النهائي لتقديم التقرير الخاص بشأن هذا الموضوع، إلى مجلس الأمن بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، لمدة أسابيع قليلة.

ونهنئ الأطراف السودانية على تجاوزها لتلك المهمة غير المسبوقة المتمثلة في التخلي عن أسلوب الحكم الشديد المركزية الذي استمر أكثر من ٣٠ عاما، وعلى المفاوضات المطولة المستمرة التي أدت إلى حكومة ائتلافية مدنية – عسكرية. وأثبت شعب السودان، بدعم من الاتحاد الأفريقي، وإثيوبيا، وباسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والشركاء الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، أنه اختار عملية صنع القرار الشاملة للجميع، والمساواة، والإنصاف، والحرية وحقوق الإنسان للجميع.

وهذه فرصة لوضع حد نهائي للصراع في دارفور. ومن شأن القيام بذلك أن يتطلب انتقالا لا رجعة فيه من حفظ السلام إلى بناء السلام، وإشراك الجماعات التي لم تكن جزءا من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، في عملية السلام. وسيكون دعم الجهات المانحة أكثر أهمية من أي وقت مضى لمساعدة التحولات المتزامنة في دارفور وأنحاء أخرى في السودان، ولا سيما بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى التغيير السياسي. ويعتزم المفوض شرقي وإياي، السفر إلى السودان معا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ونتطلع إلى إحاطة المجلس مرة أخرى بشأن الزيارة، التي ستشمل أيضا مناقشات مع الحكومة الجديدة بشأن مرحلة ما بعد مشاركة العملية المختلطة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، على الحالة في دارفور والعمل الذي تضطلع به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، منذ اعتماد بيان الجلسة ٨٥٦ التي عقدها مجلس السلم والأمن الأفريقي في ١٣ حزيران/يونيه، والقرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، الذي اعتمده مجلس الأمن في ٢٧ حزيران/يونيه. ويشرفني أن أفعل ذلك جنبا إلى جنب صديقي العزيز جان بيير لاكروا.

وعلى مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، ضربت العملية المختلطة مثالا جديرا بالثناء على التآزر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الاستجابة لاحتياجات البشر ومعالجة الآثار الضارة للنزاع وعدم الاستقرار السياسي.

وفي البداية، أود أن أهنئ شعب السودان على توقيع الإعلان الدستوري التاريخي قبل أسبوعين. وهذا معلم بارز يؤذن بدخول البلد مرحلة جديدة من تاريخه السياسي ونحو توطيد الديمقراطية والسلام.

وفي ظل الظروف السياسية السريعة التطور في السودان والتي تُوجت بانهيار الحكومة السابقة لحزب المؤتمر الوطني، واصلت العملية المختلطة تنفيذ ولايتها على النحو المبين في القرارين ٢٤٢٩ (٢٠١٨) و ٢٤٧٩ (٢٠١٩). ويدعم الاتحاد الأفريقي التأخير في خطة الخفض التدريجي لتقليص الحد الأقصى لقوام العنصر العسكري إلى ٤ ٠٥٠ فردا من أجل تمكين البعثة من حماية مواقعها ومنشآتها، ولا سيما المركز اللوجستي في الفاشر، ومن ثم الحفاظ على قوام يبلغ ٤ ٣٧٥ فردا.

و لا تزال الحالة الأمنية العامة في دارفور متقلبة، حيث تجري اشتباكات مسلحة متقطعة بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد حول قولو في جبل مرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختطف جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد مدنيين محليين وموظفي منظمات غير حكومية من أجل الحصول على فدية، وسرق ذلك الجيش شاحنات تجارية، ونهب ممتلكات المنظمات الطبية والإنسانية المحلية.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الحالة الأمنية في دارفور، يواصل المشردون داخليا الإعراب عن شواغل أمنية – تتمثل أساسا في زيادة الإجرام، وتدمير المزارع، ومسائل الاحتلال غير القانوني للأراضي. ومنذ بداية الموسم الزراعي في حزيران/يونيه، ما برحت التوترات تزداد حدة بين المزارعين والرعاة، حيث يقوم الأخيرون بحرمان الأولين من الوصول إلى أراضيهم. وأدى ذلك إلى زيادة الهجمات التي يشنها الرعاة ضد المزارعين المحليين والأشخاص المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور. وأدى إبعاد مختلف المسؤولين الحكوميين، ونقل بعض قوات الأمن الحكومية إلى الخرطوم، إلى إيجاد ثغرات إدارية وأمنية، تمثل تحديا لإدارة التوتر بصورة فعالة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

ومن المرجح أن يشهد الموسم الزراعي الحالي المزيد من العنف المتعلق بالأراضي، مما قد يؤثر على آفاق الحصاد. وفي هذا الصدد، وضعت العملية المختلطة تدابير للحد من التوترات والتهديدات، بما في ذلك عن طريق تكثيف المشاركة الشاملة مع المجتمعات المحلية والجهات المعنية الوطنية، وفي الوقت نفسه إرساء أسس بناء السلام كجزء من العملية الانتقالية للبعثة.

وواصلت العلمية المختلطة العمل مع الحكومة لزيادة تعزيز آليات معالجة شواغل حقوق الإنسان المتعلقة بدارفور. ورصدت البعثة أيضا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في المنطقة، وحققت في تلك الانتهاكات وتحققت منها.

لا يزال عدم وجود ما يكفي من المؤسسات المعنية بسيادة القانون وما يتوفر لها من قدرات في دارفور – بما في ذلك ما يتعلق بالقضاء والشرطة، والملاحقات القضائية والسجون – خارج المراكز الحضرية الرئيسية، يؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة الأمنية من حيث ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أبلغ عن تفشي الجريمة، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في منطقة جبل مرة الكبرى، بما في ذلك مناطق قولو وكاس وكبكابية وأجزاء أخرى من دارفور. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والنزاعات القبلية المستمرة الناشئة عن المسائل المتعلقة بالأرض وباقي العوامل المثيرة للنزاع. ولا تزال النزاعات التي تشمل تحركات جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تسبب عمليات نزوح في العديد من المناطق في جبل مرة.

أما على الصعيد السياسي، وبعد جهود متواصلة وضغوط شديدة من الوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا، فضلا عن المجتمع الدولي، وافق المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على إعلان سياسي ووثيقة دستورية، جرى توقيعهما في ١٧ تموز/يوليه و ١٧ آب/أغسطس، على التوالي. وتنص هاتان الوثيقتان، ولا سيما الوثيقة الدستورية، على ترتيب لتقاسم السلطة خلال فترة انتقالية مدتها ٣٩ شهرا، مع تحديد الأولويات الرئيسية للحكومة الانتقالية خلال هذه الفترة.

وفي هذا الصدد، ستكرس الأشهر الستة الأولى من المرحلة الانتقالية لمفاوضات السلام وتحقيق سلام شامل في جميع مناطق النزاع في السودان، بما في ذلك دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. وتخصص الوثيقة الدستورية فصلا مستقلا لمسائل السلام الشامل، مُفصّلةً عملية السلام والتدابير الخاصة التي سيتم اتخاذها لتحقيق السلام الشامل، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في السودان. إلا أن الحركات المسلحة، الممثلة بالجبهة الثورية السودانية، التي هي أيضا أعضاء في قوى الحرية والتغيير، ترى أنه لم يتم تجسيد هذه الشواغل بما فيه الكفاية في هاتين الوثيقتين، على النحو المتفق عليه بين الجبهة الثورية السودانية وقوى الحرية والتغيير في أديس أبابا في ٢٥ تموز/يوليه. وفي الوقت نفسه، يحظى إدراج الحركات المسلحة في العملية الجديدة بأولوية قصوى في المناقشات التي أجريها مع رئيس المجلس السيادي، السيد عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء حمدوك.

ولا يزال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور متعثرا نظرا لأوجه الريبة إزاء الاتجاهات التي ستسلكها مفاوضات السلام. وتنص الوثيقة الدستورية التي تنظم الفترة الانتقالية في السودان، على إنجاز السلام الشامل في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من التوقيع عليها. وتنص أيضا على أن يجري استعراض اتفاقات السلام السابقة التي تم التوصل إليها بين حكومة السودان والحركات المسلحة لمعالجة أوجه القصور فيها، وكفالة تحقيق السلام الشامل. وفي ضوء تلك التطورات السريعة، من المهم أن تشارك الحركات المسلحة مشاركة كاملة في العملية السياسية.

وحتى الآن، يبدو أن لدى أصحاب المصلحة آراء متباينة بشأن الطريق إلى الأمام، ولكن يتمثل رأينا المدروس في أن أصحاب المصلحة السودانيين والمجتمع الدولي قد استثمروا الكثير في عملية الدوحة، التي ينبغي أن تظل بمثابة الأساس للجهود التي نبذلها من أجل الإنهاء المبكر للنزاع. ومع ذلك، قد يستلزم نقل المفاوضات إلى الخرطوم كبديل، التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية، وتوفير ضمانات أمنية قوية للحركات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، وفي هذه المرحلة الحرجة، من المهم أن يتبع المجتمع الدولي نهجا منسقا وينظر في أفضل السبل لدعم عملية السلام من أجل ضمان الشمولية والنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن قائد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، السيد عبد الواحد النور، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، السيد عبد العزيز الحلو، لا يزالان خارج عملية السلام ويواصلان رفض التعاون. ومن الضروري أن يتم إقناعهما بالانضمام إلى العملية، وإلا – ولا يسعني إلا أن أؤكد ذلك بما فيه الكفاية – سيبقيان مفسدين.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن البيئة السياسية الراهنة والتغييرات الجارية في السودان فرصة متميزة لإنهاء النزاعات المسلحة وتحقيق السلام الشامل والدائم في دارفور وفي السودان ككل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لمطالبة جميع الجهات الفاعلة المعنية بالمشاركة البناءة. وكما أعلن السيد لاكروا أمام المجلس، فإن منظمتينا – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – ستواصلان تجميع الجهود والمساعدة في عون جميع أصحاب المصلحة لتحقيق هذا الهدف. ويسعدني كثيرا أن أنضم إليه مرة أخرى في زيارة إلى دارفور في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

وسيواصل الاتحاد الأفريقي التصدّر وسيقدم دعمه الكامل لجهود السودان وتحقيق تطلعات سكان دارفور وبقية أنحاء السودان لإحلال لسلام العادل والدائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد شرقي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات لنا. هذه لحظة إيجابية للغاية، وبالتالي، آمل أن تكون جلسة مجلس الأمن إيجابية للغاية. لقد حقق شعب السودان تغييرا لم يسبق له مثيل من خلال المطالبة بمستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر. وأهنئ ليس شعب السودان فحسب، ولكن أيضا الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا على جهود الوساطة التي بذلاها. ورحب المجلس بتلك التطورات التي حدثت مؤخرا في بيان صحفي صدر في ٢١ آب/أغسطس (SC/13927). وأود أن أؤكد مجددا اليوم تأييد المملكة المتحدة للمجلس السيادي وتعيينه السيد عبد الله حمدوك رئيسا للوزراء.

ويتضمن الاتفاق المؤرخ ١٧ آب/أغسطس عددا من الالتزامات المهمة، مثل الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والالتزام بالمساءلة والعدالة، بما في ذلك الالتزام بإنشاء لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في أعمال العنف التي تم ارتكابها في ٣ حزيران/يونيه وغيرها من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إننا نرحب ترحيبا حارا بتلك الالتزامات التي قطعها السودان ونشجع جميع من لهم مصلحة في مستقبل السودان على كفالة تنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما وفي الوقت المناسب من أجل جعل مطالب الشعب السوداني حقيقة واقعة. وستدعم المملكة المتحدة، بطبيعة الحال، رئيس الوزراء الجديد والحكومة الجديدة بأفضل ما نستطيع.

وعلى مدى عقود من الزمن، ظل السودان يعاني من النزاعات الداخلية. ولكن مع بداية فصل جديد في تاريخ السودان، فبوسعنا، والأهم من ذلك، بوسع شعب دارفور – البدء بالشعور بالأمل والتفاؤل. والتزمت الحكومة الجديدة بالتوصل إلى حل عادل وشامل ومستدام في السودان وإعطاء الأولوية لعملية السلام، الأمر الذي نرحب به أيما ترحيب. وندعو جميع الأطراف، وبخاصة الحركات المسلحة، إلى المشاركة البناءة، فورا ودون شروط مسبقة، في المفاوضات من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع في دارفور في نهاية المطاف.

وسأظل أتكلم بشأن دارفور لهنيهة، وأود الإشارة إلى أن المملكة المتحدة لا تزال واحدة من أكبر الجهات المانحة الإنسانية: إذ تبرعت المملكة المتحدة بما يربو على ١٠٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية في العام الماضي. وكان هناك العديد من الآثار الإنسانية المترتبة على النزاع في دارفور. وإذ تعمل الحكومة الجديدة على تحقيق السلام، أود أيضا أن أطلب إليها أخذ خطوات فورية من أجل المساعدة على معالجة الحالة الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، تتمثل خطوة من الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها في ضمان أمكانية الوصول الكامل للساعين إلى تقديم الدعم، من خلال إزالة العقبات البيروقراطية التي فرضتها الحكومة السابقة على الجهات الفاعلة الإنسانية. ويحدوني الأمل في أن يتمكن السودان من المضي قُدما بسرعة.

وأدى عدم اليقين في السودان أثناء تجديد الولاية، كما نعلم جميعا، إلى توقف الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وعندما اتخذ المجلس القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، ذكرت أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم ملموس على عدد من الجبهات قبل التمكن من استئناف المرحلة الانتقالية (انظر S/PV.8566). من الواضح أنه تم الاتفاق على الانتقال إلى حكومة بقيادة مدنية. ونعتقد أنه من موضع ترحيب كبير أن يوجد الآن شريك شرعي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للانخراط معه في الإنهاء

التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) والانتقال إلى بناء السلام. وأود أن أشكر جان بيير لاكروا على عرضه لبعض المستجدات في بعض القضايا الأوسع. ومع ذلك، فقد تحدث عن بعض التطمينات المقدمة. أود فقط أن أسأل السيد لاكروا عما إذا كانت قوات الدعم السريع قد انسحبت في هذه المرحلة من المواقع السابقة لفريق يوناميد بحيث يمكن استخدامها للأغراض المدنية أو ما إذا كان هذا الأمر بدلاً من ذلك قيد النقاش. سيكون من المفيد معرفة حالة هذه المواقع السابقة للفريق.

بالإضافة إلى الالتزام الحقيقي والمستمر من الحكومة الجديدة والحركات المسلحة، من الواضح أن الجهود الدولية المستمرة ستكون مطلوبة لدعم الحكومة الجديدة في معالجة الأسباب الكامنة للصراع. هل لي أن أقول هنا إنه أمر جيد أن نسمع عن الزيارة المشتركة التي اقترحها وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي، وأن نسمع في الواقع الإيعاز بأنه قد يتم إلقاء المزيد من الضوء على هذه القضية خلال الأسبوع الرفيع المستوى. لذلك سنحتاج أن نرى، على سبيل المثال، الدعم السياسي لعملية السلام، بما في ذلك تنفيذ ورصد اتفاقات السلام المستقبلية. ومن الواضح أنه سيكون مطلوباً الاستمرار في رصد حقوق الإنسان وبناء القدرات. وستكون هناك حاجة أيضًا إلى دعم التنمية الإنسانية، لا سيما بالنسبة للمشردين داخلياً في دارفور البالغ عددهم نحو مليوني شخص. يمكن تقديم هذا الدعم على أفضل وجه من خلال استمرار وجود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور بعد إغلاق يوناميد. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن يقدم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى المجلس خيارات لآلية متابعة للعملية المختلطة في التقرير الخاص المقبل في نهاية أيلول/سبتمبر. يجب أن تكون هذه الخيارات شاملة وأن تستفيد من الفرصة التي تتيحها هذه المرحلة من تاريخ السودان.

وأود أن أختتم كلمتي بالترحيب مرة أخرى بالتطورات الإيجابية الجارية في السودان، والإشادة مرة أخرى بشعب هذا البلد على التحول الهائل الذي قاموا به، وأقول إنه بعد عقود من الصراع وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية، ليست أمام الحكومة الجديدة فرصة بالغة الأهمية فحسب، بل أمامها أيضاً مهمة بالغة الأهمية. والمملكة المتحدة على استعداد للعمل مع الحكومة الجديدة وشعب السودان في سعيهما للانتقال إلى مستقبل سلمي وديمقراطي ومزدهر.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والثاقبتين.

أود أن أبدأ بالإشادة بالاتفاق الموقع في ١٧ آب/أغسطس وبإنشاء الحكومة الانتقالية. إننا نقدر شعب السودان ونشيد به على إحداث ذلك التغيير السلمي. من المهم محاسبة الجناة على العنف المرتكب ضد المتظاهرين المسالمين وتقديمهم إلى العدالة. إن ما نشهده الآن في الخرطوم هو خطوات أساسية نحو تحقيق مستقبل سلمي للسودان. هذه أنباء سارة، وهو ما أكد عليه أيضاً مجلس الأمن في بيانه الصحفي (SC/13927) الأسبوع الماضي. إنها بالفعل فرصة فريدة.

الآن تحتاج حكومة السودان الجديدة وشعبه إلى دعم كبير من المجتمع الدولي لضمان انتقال ناجح. ونحن ننوي اغتنام فرصة الأسبوع الوزاري المقبل للجمعية العامة لإجراء نقاش متعمق حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم العملية الانتقالية في الخرطوم.

لقد انخرطت ألمانيا بنشاط في الماضي والحاضر من خلال أصدقاء السودان في جهود الوساطة وغيرها من الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار، وكذلك في مجال المساعدة الإنسانية. ولا شك أننا سنواصل دعم السودان في أوقات التغيير هذه. وبهذه الروح، سيسافر وزير الخارجية الألماني، السيد هايكو ماس، إلى السودان الأسبوع المقبل

هناك تحديات كبيرة تنتظر الحكومة الجديدة في الخرطوم فيما يتعلق بالصراعات التي لم تُحل في دارفور والمنطقتين. لا يوجد عائد سلام تلقائي لدارفور ناشئ عن التغييرات السياسية في الخرطوم. لقد ذكّرنا للتو وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي بالتحديات الأمنية المتبقية في دارفور. ما زلنا نفتقد اتفاقاً للسلام الشامل في دارفور. لذلك من المهم التذكير والترحيب بالتزامات الحكومة الجديدة بإجراء محادثات سلام مع الجماعات المسلحة. يجب أن يمتد السلام في الخرطوم إلى دارفور. إننا نتفق تماما مع تحليل المفوض شرقي بأن السلام الشامل في السودان لا يؤدي تلقائيًا إلى السلام في دارفور، لكن هدف تحقيق سلام دائم في دارفور أيضاً يحتاج إلى جهود إضافية.

ولهذا السبب، فمن بين الأولويات الاقتصادية والسياسية العديدة التي تواجهها السلطات في الخرطوم يجب ألا يكون ضمان سلام دائم في دارفور مسألة هامشية بل أن يكون في صلب جدول أعمال الحكومة. لقد أظهر تاريخ السودان أن التهميش والإقصاء والسخط في مناطق الأطراف تؤدي إلى عدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد. لهذا السبب، في نظرنا، من الأهمية بمكان أن تواجه الحكومة الجديدة هذا التحدي وأن تستعيد ثقة جميع سكان دارفور.

أود أن أنتقل إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد). إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من خلال يوناميد، هما شريكان مع الحكومة الجديدة في تأمين سلام دائم في دارفور. وتواصل يوناميد أداء دور هام في حماية المدنيين وتعزيز حكم القانون ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ولديها بشكل حاسم قدرة كبيرة على الوساطة. يمكن أن تكون يوناميد شريكًا مهمًا للسلام مع الحكومة الجديدة. يتعين الآن على مجلس الأمن أن يفكر في الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم السلام في دارفور على أفضل وجه في ضوء الحقائق الجديدة في السودان. وبصفتنا نحن المجلس، يجب علينا أن ننظر في خيارات لتوفير الدعم الدولي اللازم للسودان بعد انقضاء فترة يوناميد.

لذلك فإن ألمانيا مهتمة للغاية بالاستماع من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التقرير المشترك الذي طلبه المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر إلى طبيعة هذا الدعم. في رأينا، قد يكون الخيارات الممكنة إنشاء بعثة سياسية خاصة، بقيادة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مع التركيز بقوة على بناء السلام والوساطة. يجب الآن أن نفكر بشكل استراتيجي في كيفية المضي قدماً. يجب عدم التعجيل بسحب يوناميد بل يجب إجراء ذلك بطريقة مسؤولة ومستدامة لتجنب الفراغ الأمني، والأهم من ذلك تجنب العودة المحتملة إلى الصراع. يجب أن تكون الظروف على الأرض ملائمة ويجب أن تكون القدرات الدولية والوطنية قائمة قبل الانتقال. ويتعين التأكد من الاهتمام بمهام يوناميد وألا نترك فراغاً يتيح فرصة جديدة للتوتر والصراع.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد لاكروا والسيد شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد عاش سكان دارفور في هذه الحرب لسنوات ولا يتوقعون المعجزات. إنهم يريدون الأمن وأن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. وبالتالي فإن التحديات التي تواجه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) تعكس العوامل الأوسع التي لا تزال تؤجج الصراع. اليوم الإنجازات المحققة، مثل التحسينات الأمنية، لا تزال هشة. فما يقرب من مليوني شخص مشردين، ويستمر اندلا ع أعمال العنف.

هناك خطر من أن تترك يوناميد دارفور بدون وضع اتفاق سياسي شامل يضم جميع الفئات واحتمال أن يترك انتقالها تحديات كبيرة في مجال الحماية وحقوق الإنسان وبناء السلام والتنمية والتي تتطلب حلولا طويلة الأجل.

ولكي تمنع البعثة حدوث ذلك، وتوطد منجزاتها وتواصل البناء عليها، من الضروري أن يوفر المجلس مرونة كافية لضبط الأنشطة الانتقالية وفقاً للبيئة السياسية. إضافة إلى ذلك، ينبغي لأي وجود بعد الخروج أن يكون مزوداً بالقدرات اللازمة لرصد وقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح. فيما يتعلق ببناء السلام، من الضروري أيضا أن تتوفر الأدوات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع ورصد ومعالجة العنف الطائفي والتشريد على نطاق واسع وانتهاكات حقوق الإنسان.

إن الوضع في دارفور مرتبط بالعملية السياسية المستمرة. ولهذا السبب من الضروري أن يتم التخطيط لعملية خروج يوناميد بالاقتران مع عملية سياسية مجدية تشمل جميع الأطراف من أجل ضمان سلام دائم.

وفي مؤشر إيجابي للغاية، في ١٧ آب/أغسطس، أي بعد أربعة أشهر من حركة الاحتجاج التي أزاحت عمر البشير من السلطة، وقّع تحالف الحرية والتغيير المعارض اتفاقًا لتقاسم السلطة مع المجلس العسكري الحاكم.

سيمهد هذا الاتفاق الطريق لتنظيم انتخابات بعد فترة إصلاحات مدتها ثلاث سنوات تحت رقابة المدنيين.

وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يمنح العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، المرونة التي تحتاجها من أجل التعامل مع هذه الحالة السياسية الهشة ومواصلة النظر في خيارات الوجود الدولي بعد الانسحاب من دارفور. وسيسمح لنا ذلك بمعالجة التحديات المتبقية في المجالات السياسية وبناء السلام والأمن وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية، وسيكفل بقاء دارفور على طريق السلام الدائم.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين شكر وكيل الأمين العام لاكروا ومفوض الاتحاد الأفريقي شرقي على إحاطاتيهما.

سوف يركز بياني على ثلاث مسائل هي التطورات السياسية والحالة في دارفور والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أولا، سأكون مقصرا إن لم أبدأ بالترحيب بالتوقيع على الاتفاق المتعلق بإنشاء حكومة انتقالية جديدة ومؤسسات انتقالية وأداء رئيس الوزراء والمجلس السيادي اليمين الدستورية. فشعب السودان يستحق السلام والاستقرار والازدهار. والزخم الذي أدى إلى تحقيق ذلك الأمل يتطور الآن في السودان. وتهنئ إندونيسيا شعب السودان على هذا الإنجاز وتثني على التزامه بالتحول السلمي.

إن دور الوساطة الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا يستحق الإشادة بالفعل. وتوقيع الاتفاق الانتقالي ما هو سوى بداية العمل المضني. ويجب أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لتحقيق المزيد من التقدم الملموس بما في ذلك تحقيق السلام الدائم والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

وينبغي أن تظل جميع الأطراف في السودان ملتزمة بالتنفيذ الفعال للاتفاق والامتناع عن الإجراءات التي يمكن أن تقوض تنفيذه. والحوار الشامل هو السبيل لحل أي خلافات. ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى تقديم كل المساعدة اللازمة خلال هذه الفترة الحاسمة مع احترام السيادة السودانية والملكية الوطنية.

ثانياً، نلاحظ أن الحالة الأمنية في دارفور ظلت مستقرة نسبيًا مع قليل من الاضطراب للاتجاهات التي ظهرت منذ عام ٢٠١٦. وبالطبع، هناك عدد من التحديات التي لا تزال مستمرة. فعملية السلام في دارفور معطلة. ولم تتم معالجة أسباب الصراع بشكل منهجي؛ بما في ذلك الوصول إلى الأراضي والموارد، وتستمر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضد النساء والأطفال والمشردين داخلياً.

ويتضمن الاتفاق الانتقالي التزام الأطراف بالتوصل إلى سلام عادل وشامل ومستدام في السودان من خلال معالجة

الأسباب الجذرية للصراع وآثار الحرب. ويسعدنا التزام رئيس الوزراء السوداني بجعل السلام إحدى أولوياته. ونحث جميع الجماعات المسلحة على وقف أعمال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار، والمشاركة البناءة في المناقشات الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للصراع. وتشدد إندونيسيا أيضا على ضرورة توفير الحماية الكاملة للمدنيين والوصول بدون عائق إلى المساعدات الإنسانية والالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني.

ويقودني ذلك إلى المسألة الثالثة. لقد كان وفد بلدي عضواً في المجلس عندما أذن بإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قبل ١٢ عامًا. وكانت إندونيسيا مساهمًا فخورًا في قوات حفظ السلام، العسكرية منها والشرطية، في العملية المختلطة منذ عام ٢٠٠٨. وقد تحقق الكثير من خلال ما قامت به العملية في دارفور بما في ذلك تحسين الأمن. لكن حفظ السلام ليس حلا سحريا. هناك حدود لما يمكن أن يحققه حفظ السلام.

لم تعد التحديات الحالية في دارفور ذات طبيعة تتعلق بحفظ السلام ولكنها تتطلب المزيد من جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار. ونحن على ثقة من أن التقرير الخاص القادم سيقدم توصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية.

ولا يزال موقفنا من الخفض التدريجي للعملية ثابتًا. ويجب أن يكون خفضا مسؤولا ويسترشد بتقييم دقيق وصادق للحالة الميدانية. ونحيط علما بمواصلة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مناقشاتهما لوضع استراتيجية سياسية مشتركة للانخراط في فترة ما بعد العملية المختلطة. وبغض النظر عن التطورات الميدانية التي قد تؤثر على مسألة الخفض التدريجي للعملية، ينبغي ألا نفقد تركيزنا ويجب ألا ندخر أي جهد لمساعدة الشعب السوداني على أن ينعم بحياة سلمية في المستقبل القريب. ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى إجراء مشاورات موسعة وهادفة مع الحكومة الانتقالية في السودان.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء أود أن أشكر بحرارة السيد جون بيير لاكروا وكيل الأمين العام لعمليات السلام والسيد إسماعيل شرقي مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن على إحاطتيهما الهامتين. وترحب فرنسا بالتنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن دارفور.

وأود أن أشارك الآخرين الترحيب بطي صفحة مهمة في تاريخ السودان. لقد شكل التوقيع على الوثيقة الدستورية في ١٧ آب/أغسطس التي رحب بها المجلس في بيان صحفي (SC/13927) والتي تحدد الإطار الانتقالي، خطوة هامة. وندعو الطرفين إلى احترام الإعلان بنفس روح التوافق والمصالحة التي سادت عندما تم التوقيع عليه.

وتعرب فرنسا عن تمنياتها بالنجاح للسلطات الجديدة، ولا سيما رئيس الوزراء والمجلس السيادي في المهام الأساسية التي سيتعين عليهما القيام بها والمتمثلة في إبرام اتفاق سلام مع الجماعات المسلحة وتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠٢٢، وإحياء الاقتصاد وإرساء سيادة القانون. وتؤكد فرنسا من جديد استعدادها لدعم الشعب السوداني في هذا الفصل الجديد من تاريخه.

وترحب فرنسا بالوساطة الناجحة التي أجراها الاتحاد الأفريقي ورئيس الوزراء الإثيوبي وتأمل أن يستمر هذا الاستثمار الدبلوماسي من خلال استمرار تعبئة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة وجميع أصدقاء السودان، وهذا أمر ضروري خلال هذه المرحلة الانتقالية.

كانت النساء والشباب في السودان رائعين في حشدهم ومبادرتهم وشجاعتهم بل والتضحية بحياتهم في بعض الأحيان. لقد كانوا القوة الدافعة لهذه الثورة ويتعين علينا ضمان مشاركتهم الكاملة في العملية الانتقالية. وفي هذا الصدد، نرحب بتخصيص

الوثيقة الدستورية حصة ٤٠ في المائة من مقاعد المجلس التشريعي الانتقالي للنساء.

أخيرًا، إننا نتذكر جميعًا الضحايا، خاصة أولئك الذين سقطوا في ٣ حزيران/يونيه. ويجب ألا تمر الجرائم المرتكبة بدون عقاب ويجب محاكمة مرتكبيها في إطار سيادة القانون.

ثانيا، في هذا السياق، لدينا فرصة غير مسبوقة لإحلال سلام دائم في دارفور. وسيشكل أحد التحديات الرئيسية للعملية الانتقالية التفاوض على اتفاق سلام شامل في دارفور. وترحب فرنسا بالالتزام الذي تعهدت به السلطات السودانية الجديدة في الوثيقة الدستورية بحل الصراع في دارفور في غضون ستة أشهر، وندعو جميع الجماعات المسلحة والسلطات الجديدة إلى الالتزام بحسن نية ببناء هذا السلام الدائم.

إننا نعلم أن دارفور لا تزال منطقة غير مستقرة. ولا يزال المدنيون يعانون من الاشتباكات المتفرقة التي لا تزال تحدث في جبل مرة. ويتعرض الأشخاص النازحون داخلياً إلى الانتهاكات بانتظام، بما في ذلك العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك لم تتم على نحو كامل معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي ومستقبل مليوني شخص من المشردين داخليا، معالجة كاملة.

علاوة على ذلك أود أن أشير إلى أهمية مكافحة الإفلات من العقاب في دارفور. فقد ارتكبت انتهاكات جسيمة، ضد الأطفال كذلك، بما في ذلك العنف الجنسي لفترة طويلة ولا تزال تُرتكب. وجميع أطراف النزاع ملزمة بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام وفقاً للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

أخيرا، حان الوقت للدخول في حوار مع السلطات الجديدة بشأن وجود الأمم المتحدة في السودان. لقد قررنا في شهر حزيران/يونيه تعليق عملية انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة أربعة أشهر (انظر S/PV.8566) لأنه لم يكن لدينا محاور موثوق به أو معترف به دوليًا. كما كانت لدينا مخاوف حقيقية بشأن استخدام معسكرات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بمجرد تسليمها إلى السلطات السودانية.

ولدينا الآن سلطات جديدة شرعية وذات مصداقية، يمكننا العمل معها، ريثما يتم تشكيل حكومة في نهاية الشهر. ونحن بحاجة إلى حوار صريح وبناء معها بشأن الجدول الزمني وشروط انسحاب العملية المختلطة. ولا بد لنا من التأكد من أن المواقع التي ستؤول إليها سوف تستخدم للأغراض المدنية، وفقا للاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والسودان.

وتتعلق المسألة الرئيسية التي يجب أن نسأل أنفسنا اليوم بشأنها، بوجود الأمم المتحدة بعد مغادرة البعثة المختلطة. وستكون الاستراتيجية السياسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن آلية المتابعة، التي ستقدم لنا في غضون شهر، أمرا أساسيا في هذا الصدد.

وعلى نحو ما أكده جان – بيير لاكروا، نحن داخلون في مرحلة بناء السلام، ونعلم جميعا ما تنطوي عليه من تحديات. وتعتقد فرنسا أنه يجب علينا أن نواصل دعم السلام في دارفور بعد مغادرة حفظة السلام، كما كان عليه الحال في بلدان أخرى. ولن يستطيع الفريق القطري القيام بكل ذلك. ولذلك، نؤيد إنشاء بعثة سياسية خاصة، تُحدد ولايتها مع المراعاة التامة لأولويات الشعب السوداني. وتستطيع البعثة السياسية أن تدعم تنفيذ اتفاق السلام، وعودة المشردين، وحل المسائل المتعلقة بالأراضي والنزاعات الطائفية، فضلا عن حماية النساء والأطفال. ويمكن أيضا أن تواصل تعزيز قدرات الإدارة وقوات الأمن في دارفور.

ونؤيد أيضا وجودا كبيرا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في دارفور بعد خروج العملية المختلطة. وبعد عملية حفظ السلام التي استمرت لأكثر من عقد من

الزمن، من الضروري كفالة استمرار دعم الأمم المتحدة لمساعدة البلد في مجال حقوق الإنسان. فعلى عاتقنا مسؤولية أخلاقية إزاء السكان الذين يعيشون هناك.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، ومفوض الاتحاد الأفريقي شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

وقبل شهرين، صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩) بشأن تمديد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتفهمت روسيا موقف الاتحاد الأفريقي، الذي يدعو إلى إجراء تحليل للحالة في السودان ووضع خطة مدروسة للخفض التدريجي المتسم بروح المسؤولية للعملية المختلطة لحفظ السلام. وكما يذكر الأعضاء، قلنا في ذلك الوقت إنه ينبغي أن نقصر تمديد الولاية لشهر أو شهرين. وكنا على ثقة من أنه خلال تلك الفترة، سيتمكن السودانيون من التغلب على الحالة السياسية الداخلية الصعبة، واستئناف الحوار الموضوعي بشأن طرائق خروج العملية المختلطة.

وقد أظهرت التطورات أننا كنا على حق. ونرحب بتوقيع ممثلي المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير على الإعلان الدستوري في الخرطوم، في ١٧ آب/أغسطس. فذلك الاتفاق هو بدون شك خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار بشكل ملموس في البلد على المدى الطويل. ونود أن نشير على وجه الخصوص إلى جهود الوساطة التي بذلتها إثيوبيا والاتحاد الأفريقي، في عملية المفاوضات، بما في ذلك في إطار الرئاسة الإثيوبية. وذلك مثال ملموس للفكرة التي مفادها أن المشاكل الأفريقية تتطلب حلولا أفريقية.

كما يجب علينا أن نحيي الشعب السوداني، الذي تمكن من التغلب على الخلافات والتوصل إلى اتفاق على خلفية استمرار الضغوط الخارجية. وللأسف، كما حدث في الماضي، ما زلنا نلاحظ أن هناك قوى خارجية شتى تحاول استغلال الحالة السياسية الصعبة في البلد، وتكييف التطورات السياسية في الخرطوم وفقا لمصالحها الذاتية الضيقة. ونكرر أن حل الأزمة الداخلية في البلد مسألة يتولاها السودانيين أنفسهم. فلغة الإنذارات النهائية والتدخل السافر في شؤون دولة ذات سيادة أمر غير مقبول إطلاقا. ويمكن أن يؤدي كل ذلك إلى زيادة حدة التوترات.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، يمكننا أن نرى تحسنا كبيرا في الحالة الأمنية. ونلاحظ أيضا أنه كان هناك بعض التطبيع في المجال الإنساني. ولم يتغير الاتجاه العام للحالة في المناطق التي غادرها ذوو الخوذ الزرق بالفعل. ونرى أن ذلك يثبت مرة أخرى أن مجلس الأمن اتخذ القرار الصائب عندما خفض العنصر العسكري للعملية المختلطة، وقرر سحب البعثة في عام ٢٠٢٠. ونتطلع في أيلول/سبتمبر، إلى التقرير الخاص المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي يتضمن مقترحات محددة بشأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة. ونود أن نؤكد أننا نعارض أي محاولات لتغيير خطة خروج البعثة. فيتعلق طابع التحديات التي تواجه دارفور اليوم ببناء السلام، وليس بحفظ السلام. لقد حان الوقت للتركيز على الإنعاش والتنمية الاقتصادية في دارفور، وينبغي أن يكون ذلك الآن أولوية للمجتمع الدولي.

وفي الختام، أود أن أتقدم بخالص التعازي إلى حكومة وشعب السودان على توفي ٦٢ سودانيا في بداية شهر تموز/يوليه، في أعقاب الأمطار والفيضانات الغزيرة. فوفقا لوسائط الإعلام، سببت هذه الكارثة الطبيعية ضررا بالغا لاقتصاد البلد، وأثرت في قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. ودُمر أكثر من ٣٧ ٠٠٠ منزل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون على تقديم المساعدة إلى الخرطوم في تلك الأوضاع الصعبة جدا. ومرة أخرى، نحث على تكريس جميع الجهود لتوفير الدعم الاقتصادي للسودان، مع التركيز على مهام بناء السلام والتحديات الإنمائية.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا السيدة الرئيسة، في البداية أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد جان – بيير لاكروا، والسيد اسماعيل شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأتقدم بالتهنئة الخالصة لقيادة وحكومة وشعب السودان الشقيق على الإنجازات السياسية والاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير في ١٧ آب/أغسطس، بشأن المرحلة الانتقالية، مجددين دعمنا للسودان خلال هذه المرحلة الدقيقة وبعدها، ونتطلع إلى تضافر الجهود نحو تحقيق تطلعات أشقائنا في السودان لغد واعد مؤكدين دعمنا للسودان ووحدته وسيادته واستقراره ووحدة أراضيه. ونشيد هنا بدور الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا في الوساطة ومساعدة كافة الأطراف في التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي.

وسأتطرق إلى هذا الموضوع من ثلاثة جوانب أساسية هي: الأوضاع في دارفور، وخروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والولاية القادمة.

لقد تابعنا الأوضاع في دارفور خلال الشهرين الماضيين بالتزامن مع ما يشهده السودان من تطورات إيجابية. واتضح لنا استمرار المسار الذي عهدناه خلال الأعوام الماضية من الاستقرار الأمني خارج محيط جبل مرة، وقلة تأثير استراتيجية خروج العملية المختلطة على الأوضاع في معظم مناطق الإقليم، وهو ما يؤكد تحقيق وتماشي الانسحاب التدريجي للعملية المختلطة مع أهدافه. ولذلك نتطلع إلى انخراط الحركات المسلحة بحسن نية ودون شروط مسبقة في حوار هدفه الانضمام لركب العملية السياسية وتحقيق الحل السياسي وتوطيد السلام في دارفور.

إن الملفات التي يجب التصدي لها الآن ومستقبلا في دارفور، والمتعلقة بالأراضي وملكيتها وتغير المناخ والعودة الطوعية الآمنة والكريمة للنازحين تعتبر كلها من شؤون بناء السلام لما بعد النزاع، ولم يعد حفظ السلام —كما كان سابقا— الوسيلة الأمثل للتعامل معها.

وبناء على ما سبق ندعو لاستمرار البعثة في المسار الحالي وفقا لما تم الاتفاق عليه في القرارين ٢٤٧٩ (٢٠١٩) و ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، والبيان الرئاسي الصادر العام الماضي (S/PRST/2018/19).

وفيما يتعلق بخروج العملية المختلطة، نشيد بعمل البعثة المتفاني نحو تحقيق عملية انتقال سلس في دارفور، وندين أي اعتداء عليها من أي طرف كان، كما نطالب بالمحافظة على مكتسبات البعثة وإنجازاتها طوال الإثنتى عشر سنة الماضية. فنحن مسؤولون عن ذلك ومدعوون لتشجيع ودعم إجراءات السودان لبسط سلطته على كافة أراضي دارفور.

كما نشدد على أهمية الاستمرار حتى نهاية الشهر القادم في الانسحاب التدريجي مثلما تحدد ولاية العملية المختلطة ونستذكر قرار مجلس السلم والآمن الأفريقي بتاريخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩– وهو نظير مجلس الأمن وشريكه في العملية المختلطة – حيث طلب من مجلسنا تمديد ولاية البعثة لاثني عشر شهرا.

نتمنى وسنعمل مع زملائنا داخل وخارج مجلس الأمن على ضمان أن تكون الولاية القادمة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعلى ضوء التقييم الخاص المشترك الذي سيقدم إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، أن تكون الولاية مختصرة وواضحة في تأكيدها على إحدى خيارات الخروج؛ وتكون منسجمة مع رغبات السودان، البلد المضيف، وقدراته؛ ومحددة في المجالات التي يجب التركيز عليها كبناء القدرات ودعم سيادة القانون وتعزيز الملكية الوطنية؛ وأن تعزز من سلاسة العملية الانتقالية عبر توطيد التعاون والاتساق مع فريق الأمم المتحدة القطري في دارفور.

ونشكر السودان الشقيق على تعاونه ونتطلع إلى مواصلة ذلك خلال ما تبقى من مراحل تخفيض وانسحاب وتصفية البعثة بشكل سلس وآمن.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بالإحاطة بشأن الحالة في دارفور وولاية العملية

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونشيد بالسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعلميات حفظ السلام، والسيد اسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الجيدتين.

باتخاذ القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩)، في ٢٧ حزيران/يونيه، الذي يأذن بالتجديد التقني لولاية العملية المختلطة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، منح مجلس الأمن نفسه فترة تقييم مدتها أربعة أشهر، عليه أن يقرر في نهايتها ما إذا كان سيسحب البعثة أم لا. وتلاحظ كوت ديفوار مع الارتياح التطور الإيجابي في الحالة في السودان منذ اتخاذ القرار، كما يتضح من التوقيع، في ١٧ آب/أغسطس، على اتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف قوى الحرية والتغيير المعارض لتشكيل حكومة جديدة والمؤسسات المسؤولة عن قيادة العملية الانتقالية. إن إنشاء المجلس السيادي وتعيين السيد عبد الله حمدوك وتنصيبه رئيسا للوزراء يفتح فصلا جديدا في تاريخ السودان. لا بد من توطيد هذه التطورات بتشكيل الحكومة الانتقالية المقبلة.

إن بلدي، الذي يؤمن بقدرة الشعب السوداني على التغلب على خلافاته وتهيئة بيئة سياسية واجتماعية تفضي إلى المحافظة على السلام والاستقرار، يرحب بهذه اللحظة التاريخية ويأمل بإخلاص أن تستمر روح الحوار التي سادت في المفاوضات. ومن أجل تعزيز ذلك الزخم الإيجابي، تدعو كوت ديفوار السلطات السودانية والجهات الفاعلة السياسية إلى العمل معا لكفالة التعافي الاقتصادي بغية تلبية المطالب الاجتماعية الملحة للشعب.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة للترحيب بجهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها إثيوبيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. هذا مثال إيجابي للدبلوماسية الوقائية ونتيجة للتعاون المثالي بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية.

ويرى وفدي أن الاستقرار النسبي في الحالة في دارفور لا يمكن أن يحجب استمرار مظاهر الضعف الأمني، كما يتبين من الحوادث المتفرقة بين قوات الأمن والمدنيين، والتوترات بين القبائل والأنشطة الإجرامية للحركات المسلحة. ولا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في دارفور تبعث على القلق فيما يتعلق بعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المشردين داخليا واستمرار العنف ضد المدنيين، فضلا عن العنف الجنسي.

وفي هذا السياق، تذكر كوت ديفوار مرة أخرى أطراف النزاع بأنه لن يتسنى تحقيق المصالحة والسلام الدائم في دارفور إلا في بيئة تتسم بإسكات دوى المدافع بشكل نهائي وعقد عملية تقوم على الحوار لحل الأزمة. ولذلك، فإننا نشجع السلطات السودانية الجديدة على المساهمة بنشاط في هذه العملية من خلال الانخراط في مفاوضات مع الحركات المسلحة في دارفور، بهدف تهيئة الظروف اللازمة لانسحاب العملية المختلطة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويحث وفدي الجهات الفاعلة الإقليمية على دعم عملية السلام الجارية من خلال المساهمة في التنفيذ الفعال لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وخريطة الطريق المنبثقة عن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

وتتطلع كوت ديفوار بشكل خاص إلى توصيات تقرير التقييم المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المقرر نشره في ٣٠ أيلول/سبتمبر. ينبغي للتقرير أن يمكن المجلس من اتخاذ قرار بشأن سحب العملية المختلطة في التاريخ المتوقع. ويأمل وفد بلدي أن يتم أي انسحاب للعملية المختلطة بصورة منظمة على أساس نهج تدريجي يأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في مجال الأمن وأوجه الضعف فيه. كما يجب أن ينظر في الحاجة إلى الإبقاء على قدرات احتياطية حتى إغلاق البعثة بصورة نهائية.

وفي الختام، يكرر بلدي دعوته الأطراف السودانية لمواصلة الحوار، ويحث الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل معا من أجل دعم جهود تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في دارفور.

السيد إيسونو مبيغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي على إحاطاتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

أود في البداية أن أهنئ جمهورية السودان الشقيقة على الاتفاق الذي وقع في ١٧ آب/أغسطس بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في السودان بشأن تشكيل حكومة انتقالية يرأسها رئيس وزراء سيتولى بشكل مشترك حكم الدولة لمدة ٣٩ شهرا وينبغي له أن يقود البلد نحو تحقيق المصالحة والتعمير والانتخابات الحرة والشاملة للجميع. ونود أن نبرز ونشيد بالدور الهام والبناء الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي والحكومة الإثيوبية في الوساطة والتفاوض تحقيقا لذلك الاتفاق التاريخي.

وتثني غينيا الاستوائية على التزام شعب السودان بالانتقال السلمي وكفالة التنفيذ الفعال للاتفاقات الانتقالية. كما نقدر دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وسائر أعضاء المجتمع الدولي.

إن الاتفاق دليل ملموس على أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المجاورة في مجال تسوية النزاعات، بالنظر إلى أن لديها فهما أفضل للحالة على أرض الواقع. وبعبارة أخرى، فإن الأفارقة والحكومات المحلية والمؤسسات الإقليمية وعلى مستوى القارة والقادة الأفارقة في وضع أفضل حالا وهم الجهات الفاعلة الرئيسية من حيث التعامل مع مشاكل القارة والنزاعات فيها.

مع ذلك، وعلى الرغم من إعرابنا للتو عن الارتياح، يجب ألا نقلل من المشاكل والتحديات الرئيسية التي ستواجه الحكومة الجديدة. ولهذا السبب، من الملح أن يتم دون تأخير وضع الاستراتيجيات وإنشاء الآليات اللازمة لتحسين الاقتصاد المحلي وترسيخ السلام والاستقرار الدائمين وتعزيز الإدماج والمصالحة الوطنية، مع القيام في الوقت نفسه بإعادة تأكيد التزام الحكومة بعملية انتقالية تؤدي بالفعل إلى إجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة بغية كفالة تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء البلد.

وعلاوة على ذلك، نشجع الأطراف على الاعتراف بالحاجة إلى الإسراع باستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للمنازعات في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ونشجع جميع الأطراف على المشاركة البناءة على الفور ودون شروط مسبقة في هذه المناقشات. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم هذه الجهود. وفي هذا الصدد، نشيد بالزيارة المشتركة التي سيقوم بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى المنطقة. كما أننا نقدر كل الجهود المبذولة صوب توطيد الحالة في السودان. لقد أدرك السودانيون أن عليهم وضع المصالح العليا لبلدهم وشعبهم قبل أي اعتبارات أخرى، وهذا التزام جدير بالثناء.

وفي سياق العملية المختلطة، من الضروري التأكيد على أن إحدى المهام الرئيسية للحكومة هي معالجة مسألة دارفور وكفالة الانخفاض المستمر في أعمال العنف في جميع أنحاء المنطقة ومواصلة عمليات المصالحة. ولا يزال اتفاق الدوحة للسلام في دارفور يشكل أساس العملية في دارفور وعلى الخرطوم الالتزام بمواصلة السير على ذلك الطريق. نحن نعلم أن السلطات الجديدة تولى الأولوية بالفعل للسلام.

وتقدم جمهورية غينيا الاستوائية دعمها الكامل لحكومة السودان الانتقالية وتدعوها إلى الاتصال في أقرب وقت ممكن بممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان، وأن تتعاون عن كثب مع العملية المختلطة، وتعمل معا بشكل يتسم بالتنسيق والانسجام لتحقيق الأهداف التي جرى تحديدها لفترة الحكومة الانتقالية البالغ مدتها ٣٩ شهرا.

وأخيرا، ندعو الحكومة الانتقالية إلى ضمان إتاحة مجال للمرأة السودانية يمكنها فيه أن تؤدي دورها في تلك الدينامية السياسية التي يلتحق بها البلد الشقيق السودان.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة وللإحاطتين الهامتين اللتين قدمهما السيد جان – بيير لاكروا والسيد إسماعيل شرقي.

تضم بيرو صوتها إلى أصوات الوفود الأخرى في الترحيب بالإعلان الدستوري الموقع في ١٧ آب/أغسطس بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في السودان بشأن إنشاء حكومة انتقالية جديدة تحت قيادة مدنية. فهذا الاتفاق خطوة أولى هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في كافة أنحاء السودان. ونحن على ثقة من أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها ستؤدي إلى إنهاء العنف الذي أدى بالفعل إلى سقوط العديد من الضحايا في الخرطوم. ونقدر تقديرا خاصا التزام الأطراف باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السودان.

ونرحب على وجه الخصوص بالالتزام بالتمكين من حماية حقوق المرأة عيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في كفالة المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتمتع بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويحدونا الأمل في أن يكون لإنشاء الحكومة الانتقالية الجديدة أيضا أثر إيجابي في دارفور حيث تستمر حالات انتهاك حقوق الإنسان وحوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ونكرر التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن عن كفالة نجاح انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور – على نحو ما ذكر وكيل الأمين العام آنفا – بطريقة لا تترك ثغرات تؤدي إلى نشوء توترات أو عوامل خطر جديدة، ولا تعرض للخطر المكاسب التي تحققت في مجالات الحماية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. ويتوقف كل ذلك على ممارسة الدولة السيطرة اللازمة على زمام العملية، مما سيسهم في ضمان تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في السودان تنفيذا كاملا ضمن الإطار الزمني المقرر.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقييم الأمين العام وتوصياته بشأن مسار العمل المناسب لتحديد عدد القوات اللازمة للعملية المختلطة والاستراتيجية السياسية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل انسحابها. ولذلك فإننا نرحب بالإعلان عن الزيارة المرتقبة لممثليه إلى السودان.

وسيتطلب تحقيق كل تلك الأهداف إنشاء مؤسسات وطنية قادرة على الاضطلاع بتلك العمليات ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، مع تشكيل توافق آراء وطني بشأن الحوكمة الرشيدة، والتركيز على رفاه الناس عن طريق المساعدات الإنسانية، وأخذ زمام المبادرة لمواجهة الأسباب الرئيسية لنشوب النزاعات.

وأخيرا، ننوه بجهود الوساطة الناجحة التي تبذلها إثيوبيا والاتحاد الأفريقي من أجل إنجاز الاتفاقات التي تم التوصل إليها. كما يجب أن نقر بدور شعب السودان وبلدان المنطقة. ونشجع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة، والبلدان المانحة على تقديم الدعم اللازم إلى حكومة السودان الانتقالية في هذه المرحلة الهامة بالنسبة لمستقبل البلد، ومواصلة الجهود المشتركة لتعزيز التوطيد اللازم للسلام وصونه في ذلك البلد.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تتوجه الصين بالشكر لوكيل الأمين العام لاكروا، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الحالة في دارفور، في الوقت الحاضر، مستقرة عموما ويستمر تحسن الحالة الإنسانية، ليس فقط بسبب الأداء القوي والفعال للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتعاون الكامل للشركاء الدوليين والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بل أيضا بسبب الجهود النشطة التي تبذلها الحكومة السودانية في الحفاظ على السلام والاستقرار في دارفور.

لقد تأسست حكومة السودان الانتقالية مؤخرا، الأمر الذي سيساعد على زيادة تحسين الحالة في دارفور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى دارفور، وتوطيد المكاسب التي تحققت، والنهوض بعملية إعادة الإعمار.

فأولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة السودانية في تحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على الأمن في دارفور، ويساعدها على تعزيز قدراتها في مجالي الأمن والحوكمة، وكفالة تسليم مهام الحفاظ على الأمن في دارفور إلى قوات الأمن السودانية بصورة تدريجية وعلى نحو سلس. وتؤيد الصين انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، على النحو المقرر في الخطة، وفقا للقرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

ثانيا، ينبغي أن يستأنف المجتمع الدولي عملية السلام في دارفور في أقرب وقت ممكن. ويوفر إنشاء حكومة السودان الانتقالية فرصة ذهبية لبدء عملية السلام في دارفور من جديد. وتأمل الصين في أن تغتنم جميع الأطراف المعنية في دارفور بالفعل الفرصة السانحة حاليا، وتتخلى عن الحلول العسكرية، وتستأنف عملية السلام في أقرب وقت ممكن، وتجد حلا للنزاعات والخلافات بالوسائل السياسية، مثل الحوار والمشاورات، من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في دارفور.

ثالثا، ينبغي التعجيل بعملية إعادة الإعمار في دارفور. فدارفور حاليا تمر بمرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، بما في ذلك إعادة الإعمار والتنمية في وقت مبكر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بنشاط على تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الاقتصادي لمساعدة الحكومة السودانية على إيجاد سكن للمشردين، وبناء الهياكل الأساسية المحلية وتحسينها، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة في دارفور.

وما فتئت الصين تؤيد عملية السلام في دارفور. وقد قدمت الصين إسهامات إيجابية للحفاظ على السلام والاستقرار في دارفور على مر السنين، باعتبارها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في العملية المختلطة. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي ومواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام السيد لاكروا، والمفوض شرقي على إحاطتيهما.

وتهنئ الولايات المتحدة شعب السودان على توقيع الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في ١٧ آب/أغسطس. ونشعر بالارتياح لهذه الخطوة الأولى في إنشاء حكومة انتقالية تقودها القوى المدنية.

وتشيد الولايات المتحدة بالوسطاء من الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا على ما بذلوه من جهود بهدف التوصل لهذا الاتفاق التاريخي. وقد شهد مبعوثنا الخاص إلى السودان هذا التوقيع، وستواصل الولايات المتحدة دعم تنفيذه.

ونحن متفائلون لأن هذه التطورات الإيجابية ستحقق السلام والأمن للشعب السوداني. والمجتمع الدولي الآن بحاجة لأن يشهد التنفيذ السريع لاتفاق ١٨ آب/أغسطس، بما في ذلك تشكيل مجلس الوزراء والجمعية التشريعية. وفي هذا الصدد، يبين تنصيب رئيس الوزراء حمدوك والمجلس السيادي في ٢١ آب/أغسطس التقدم المحرز نحو تشكيل حكومة انتقالية مستقرة.

ونتطلع لأن نشهد إحراز تقدم في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور فيما يخص معاييرها الواردة في تقرير الأمين العام في أيلول/سبتمبر. ونتوقع أن تتعاون جميع الجهات السودانية المعنية مع العملية المختلطة فيما يتعلق بحماية المدنيين، وإيصال المساعدة الإنسانية، وعودة المشردين داخليا تمشيا مع المعايير الدولية.

ويجب أن تحظى العملية المختلطة بإمكانية الوصول دون عراقيل إلى جميع مواقع الأفرقة حتى تتمكن البعثة من الاضطلاع بولايتها. ويثير تأخر قوات الدعم السريع في إعادة هذه المواقع إلى المؤسسات المجتمعية، وعدم تعاونها مع موظفي الأمم

المتحدة، قلقا عميقا، ونتطلع إلى الاستماع إلى رد وكيل الأمين العام لاكروا على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة عن حالة تلك المواقع.

ونرحب بإنشاء المدعي العام للجنة المستقلة للتحقيق في حملة القمع التي شنتها قوات الدعم السريع في ٣ حزيران/يونيه، والأنباء الواردة حول إلقاء القبض على المزعوم تورطهم في حالات القتل التي وقعت يوم ٢٩ تموز/يوليه بإطلاق النار خلال الاحتجاجات بمدينة الأبيض، الذين ينتظرون محاكمتهم. ومن الضروري أن يخضع جميع المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين للمساءلة. وتدعو الولايات المتحدة السلطات السودانية لأن تفي بالتزاماتها في الوقت المناسب حتى تتمكن العملية المختلطة من مواصلة خفض قواتها ويتسنى بدء الانتقال إلى مرحلة بناء السلام على نطاق واسع.

وستواصل الولايات المتحدة دعم شعب السودان في سعيه إلى تحقيق المستقبل الذي يصبو إليه ويستحقه بحكومة يقودها المدنيون وتحمي حقوق جميع المواطنين السودانيين وتقود إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جان – بيير لاكروا ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي السفير إسماعيل شرقي على إحاطتيهما الشاملتين. وأرحب أيضا بصديقي وزميلي القديم رئيس مجموعة الدول الأفريقية لهذا الشهر السفير عمر صديق ممثل السودان. وأود أن أركز بياني على مسألتين رئيسيتين، هما الحالة السياسية والتطورات في الخرطوم والحالة في دارفور.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، نرحب بالتوقيع مؤخرا على الإعلان الدستوري في السودان ونهنئ الطرفين على إنجاز هذا المعلم التاريخي. ونرحب أيضا بالجهود التي اضطلع بها رئيس وزراء إثيوبيا بالنيابة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في الجمع بين الطرفين وإنهاء أشهر من الاضطرابات. ونشيد بصفة خاصة بالمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي السيد محمد الحسن ولد لبات والمبعوث الخاص لرئيس وزراء إثيوبيا، السفير محمود درير على دورهما في تيسير الوساطة التي أسفرت عن اتفاق تقاسم السلطة. إن تشكيل المجلس السيادي الذي يضم امرأتين يقوده خلال الأشهر الـ ٢١ الأولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان تطور جدير بالترحيب. ونشيد أيضا بتعيين السيد عبد الله حمدوك رئيسا للوزراء.

ويبدأ العمل الحقيقي الآن. ونحث جميع الأطراف المعنية السودانية على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقات لتلبية تطلعات الشعب السوداني في تحقيق السلام والأمن والمصالحة والتنمية على نحو مستدام. ولطالما تاق شعب السودان للسلام طويلا وضحّى بالغالي والنفيس. ويجب أن تترجم تطلعاته إلى مكاسب ملموسة على الأرض. وفي ذلك الصدد نحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها للتكاتف لإعادة بناء سودان موحد وشامل وقوي يستند إلى المبادئ الديمقراطية.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل المنطقة والاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة إلى العملية السياسية في السودان. ويظل دعم المجتمع الدولي حاسما لتحسين عمل المنطقة وإطلاق تلك المؤسسات والعمليات الدولية التي تتيح للسودان إعادة بناء اقتصاده. ومن الضروري للمضي قدما تهيئة بيئة تمكينية وتقديم الدعم إلى الأطراف لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاقات. وينبغي لنا حماية البلد من التدخل الخارجي ومنح الأطراف الفرصة لرسم المسار نحو السلام والتنمية.

ويشجعنا تحسن العلاقات بين بلدان المنطقة. فهذا التقارب خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين وسيسهم في تحقيق الهدف المتمثل في إسكات دوي المدافع في القارة بحلول ٢٠٢٠. ونحث القادة في المنطقة على الاستمرار في

هذا الزخم الإيجابي للحوار السياسي وتعزيز الاستقرار الإقليمي والاستفادة من التصميم ذاته للمساعدة في تسوية المسألة في الصومال.

والحالة في دارفور مستمرة في التحسن. بيد أن مخلفات انعدام الأمن تتجلى في شكل تحديات تواجه حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. ولذلك من الضروري أن تواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الاضطلاع بولايتها التي أناطها بها مجلس الأمن.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى التقرير المشترك للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن يقدم التقرير تقييما للحالة في الميدان وتوصيات بشأن الإجراء المناسب فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة وكذلك استراتيجية سياسية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تتضمن تفاصيل الخيارات المتعلقة بإنشاء آلية متابعة للعملية المختلطة.

وفي الوقت نفسه يجدر التأكيد على أنه يجب معالجة الأسباب الجذرية للحالة في دارفور بطريقة مستدامة. وعليه فإن إحياء عملية الدوحة للسلام بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى مسارها غير الواضح الحالي. ونحن على ثقة بأن الأمل المتجدد من الاتفاق الحالي سيوفر الزخم لعملية السلام في دارفور ونشجع جميع الجماعات المسلحة على التعاون والانضمام إلى الحوار السياسي بهدف العمل نحو تحقيق السلام والمصالحة الشاملين في أرجاء السودان.

وختاما يجب على المجتمع الدولي دعم الأطراف في السودان إذ تعمل نحو توطيد السلام والاستقرار في بلدها. ويجب أن يعالج ذلك الدعم التحديات الاجتماعية والاقتصادية بالتركيز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم البلد في تعافيه الاقتصادي. ونشيد بالبلدان التي ساهمت بالفعل في ذلك الصدد.

ونرى أن الشعب السوداني يجب أن يغتنم البيئة الإيجابية السائدة لتحديد وتحقيق وتوجيه الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة لبناء السلام والحفاظ عليه خلال المرحلة الانتقالية وعملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة وكذلك إدارة المسائل المعلقة بين السودان وجنوب السودان. وترحب جنوب أفريقيا وتدعم زيارة السيد لاكروا والسيد شرقي إلى السودان المزمع القيام بها في تشرين الأول/أكتوبر.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في المستهل أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما.

ونرحب بتوقيع الإعلان الدستوري في السودان في ١٧ آب/أغسطس. فالاتفاق نتاج مفاوضات دامت طويلا ويمثل خطوة رئيسية نحو تحقيق السلام والديمقراطية والرخاء على نحو دائم في السودان. ونرحب أيضا بتشكيل المجلس السيادي المؤلف من ١١ عضوا وتنصيب رئيس الوزراء السيد عبد الله حمدوك في ٢١ آب/أغسطس. ونثني على الشعب السوداني وفي طليعته النساء والشباب على عمله القوي والسلمي. ويجب الآن توجيه جميع الجهود صوب تنفيذ الاتفاق بنفس روح الوفاق والمصالحة التي مكنت أصحاب المصلحة من تحقيق هذه الخطوة التاريخية. وأود في ذلك الصدد أن أشدد على أهمية الجوانب التالية.

أولا هناك حاجة إلى ضمان الشمول من خلال إشراك جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء اللائي كثيرا ما كن في طليعة الاحتجاجات السلمية والممثلين عن جميع مناطق البلد. ثانيا يجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب السوداني، بما في ذلك الحق في حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الدين والمعتقد. ثالثا يجب التصدي للإفلات من العقاب، على سبيل المثال من خلال تشكيل لجنة مستقلة

للتحقيق في ملابسات الأحداث الدامية في ٣ حزيران/يونيه وإنشاء مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون في إجراء حوار مع المحكمة الجنائية الدولية لكفالة تقديم من صدرت بحقهم مذكرات توقيف إلى العدالة إما أمام المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية. ورابعا يجب حماية المدنيين بما في ذلك من خلال السماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون أي عوائق.

وتؤيد بلجيكا تأييدا كاملا العملية الانتقالية وتتطلع إلى التعاون مع السلطات الانتقالية التي تقودها القوى المدنية. وترحب بلجيكا بدور الوساطة الحاسم الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا والدعم المقدم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة. ونشجع تلك الأطراف على مواصلة تقديم الدعم للسودان.

بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في دارفور. فلا تزال دارفور منطقة هشة، كما ذكرنا وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض الشرقي، حيث لم تحل فيها بعد الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك إمكانية الحصول على الأرض، ومستقبل النازحين. والمؤسف في الواقع إن رفض بعض الجماعات في دارفور لاتفاق ١٧ آب/أغسطس يبين أن على أصحاب المصلحة السودانيين مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ومنصف للجميع، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق للسلام بين جميع الأطراف السودانية ومختلف الجماعات المتمردة. لقد أتيحت لنا فرصة فريدة لإنهاء الصراعات المختلفة التي ما برحت تعصف بالبلد لفترة طويلة جدا.

وسيُجري المجلس مرة أخرى استعراضا لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، يجب على المجلس أن يواصل متابعة الحالة عن كثب في السودان، وفي دارفور على وجه الخصوص. ولا يمكن أن يكون خروج العملية المختلطة منفصلا عن التطورات الحاصلة في بقية أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى التقرير المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي سيضع استراتيجية سياسية مشتركة تنطوي على خيارات تتعلق بوجود مناسب ومدروس بعناية في دارفور.

وفي الختام، يشهد السودان لحظة بارزة في تاريخه بفضل شجاعة سكانه وتطلعهم إلى الحرية والسلام والعدالة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمام تحقيق السلام المستدام، إلا أن المجلس سيواصل دعم البلد في مواصلته لمرحلته الانتقالية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لبولندا.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والمفوض شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

وترحب بولندا بتوقيع اتفاق إنشاء حكومة انتقالية تقودها القوى المدنية الجديدة والمؤسسات الانتقالية بمشاركة قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في السودان. ونشيد بالشعب السوداني لتحقيقه الانتقال السلمي. ونرحب أيضا بتعيين رئيس الوزراء الجديد، الذي نعتبره خطوة هامة في إقامة حكومة يقودها المدنيون. ونشيد بالمجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا، على ما بذلوه من جهود الوساطة.

ومن الأهمية البالغة أن يشارك ممثلو دارفور في العملية الانتقالية على الصعيد الوطني، وأن يستفيد سكان دارفور من الواقع السياسي الجديد. ونأمل أن تعيد هذه الدينامية السياسية الجديدة في السودان الزخم لعملية السلام في دارفور، وأن تدفع الجماعات المتمردة الدارفورية للدخول في مفاوضات مع السلطات السودانية الجديدة.

وعندما يتعلق الأمر بالحالة في دارفور، نلاحظ للأسف استمرار حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما العنف الجنسي والعنف الجنساني. وندين

بشدة استهداف موظفي الأمن، وقوات الدعم السريع، والمليشيات للسكان المدنيين – ولا سيما أكثرهم ضعفا – مثل النساء والأطفال والمشردين داخليا. ونعتقد أنه ينبغي ألا تدخر السلطات أي جهد في محاسبة مرتكبي تلك الجرائم، وأن تبذل قصارى جهدها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في دارفور. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أكرر دعوتنا إلى حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور من أجل التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام التابع لها، وتقديم كل ما يلزم من مساعدة لها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وستواصل بولندا متابعة التطورات في السودان وفي دارفور عن كثب، بما في ذلك في سياق تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور المقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر. ونحن على استعداد للنظر في أي اقتراح بشأن مشاركة الأمم المتحدة في دارفور بعد انتهاء العملية المختلطة. وإذ نضع في الاعتبار الانتهاكات المستمرة والعديدة لحقوق الإنسان في دارفور، نعتقد أنه ينبغي أن ترد مسائل مثل ضمان احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين في خيارات المشاركة السياسية في دارفور بعد انسحاب العملية المختلطة.

وما زلنا نعتقد أنه يجب التركيز بشكل خاص، خلال فترة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، صوب تحقيق السلام الدائم في دارفور، على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية، وأماكن العمل، والتعليم، والتجارة، والهياكل الاقتصادية الأساسية، والزراعة، فضلا عن إقرار سيادة القانون بشكل فعال في جميع أنحاء دارفور. وبدون دعم المجتمع الدولي، وتأمين التمويل من أجل التنمية في دارفور، نعرض للخطر المكاسب التي تحققت بالكثير من الجهد طوال العقد الماضي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن التقدير لجميع أفراد العلمية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الفاعلة الإنسانية الذين يواصلون العمل بلا كلل، لتحقيق السلام الدائم في دارفور.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد صديق (السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للطريقة المثالية التي أدرتم بها، سيدتي الرئيسة، أعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن شكره لوكيل الأمين العام لاكروا، والمفوض شرقي على إسهاماتهما بشأن الحالة في دارفور. ونعرب عن امتناننا أيضا لأعضاء مجلس الأمن على مداخلاتهم خلال هذه الجلسة، وما أعربوا عنه من دعم لحكومة بلدي، ولبلدي من أجل ضمان نجاح المرحلة الانتقالية.

تختلف دارفور اليوم تماما عن دارفور قبل عدة سنوات، عندما بدأ مجلس الأمن معالجة الحالة. وحتى السودان اليوم لم يعد ذلك السودان الذي عرفه المجلس طوال الثلاثين سنة الماضية. فالسودان اليوم بلد يحترم الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون والشفافية والتحرر والحرية والمساواة. وهو بلد سيجري فيه تمثيل الشباب والنساء تمثيلا عادلا في جميع المستويات الحكومية.

واسمحوا لي، مرة أخرى، أن أحيي حفظة السلام في جميع أنحاء كوكبنا وأن أُبدي احترامي للنساء والرجال الذين يخدمون في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونعرب عن تعازينا وتعاطفنا تجاه أسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم أثناء عملهم في دارفور، بينما يقومون بحماية المدنيين هناك. ونعرب عن تبجيلنا وتقديرنا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجلس لمتابعتهما ومثابرتهما سعيا إلى تحقيق السلام في دارفور.

وستكرس حكومة بلدي الأشهر الستة الأولى من فترتها الانتقالية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار المستدام في جميع

أنحاء البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى حكومة بلدي في حث الثوار الذين كافحوا للإطاحة بالنظام السابق إلى التكاتف معنا من أجل التخفيف من معاناة ومآسي شعبنا، الذي عانى من عواقب الحرب. كما نشجع البلدان التي تستضيف بعض قادة الجماعات المسلحة على إقناعهم أو حثهم على تبني السلام برغبة صادقة وحسن نية، لأن الذرائع التي حملوا من أجلها السلاح لم تعد موجودة.

واستنادا إلى الحقائق الراهنة، فإننا نعيد التأكيد على أن حفظ السلام ليس الخيار الصحيح في دارفور. لقد حان الوقت للانتقال إلى بناء السلام والإنعاش وتحقيق التنمية والأمن والاستقرار لشعبي هناك. اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٧٩ (٢٠١٩) في حزيران/يونيه؛ الذي قرر بموجبه إرجاء النظر في الجدول الزمني لانسحاب العملية المختلطة حتى تشرين الأول/أكتوبر استنادا إلى توقعات افتراضية بشأن التطورات التي كانت تحدث آنذاك في الخرطوم. بيد أن الوقت قد أثبت العكس. ويدعو وفد بلدي الأعضاء الجدد في مجلس الأمن إلى تمهيد الطريق لانسحاب العملية المختلطة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه وتم الاتفاق بشأنه.

قبل حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وهو الموعد المحدد للانسحاب الكامل للعملية المختلطة، نعتقد أنه من واجب المجلس إعادة النظر في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، ولا سيما القيود التي فرضها المجلس على حركة الأسلحة والقوات داخل دارفور وبقربها. ومن الأهمية بمكان تمكين هيئات إنفاذ القانون السودانية لتغدو مجهزة تجهيزا كاملا من أجل حفظ القانون والنظام، وحماية الاستقرار، ومنع أي عودة إلى العنف أو لجوء إليه.

ويدرك مجلس الأمن أن دارفور تقع بجوار بؤر مضطربة في المنطقة، حيث تنشط المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وجماعة وبوكو حرام، وتتفشى فيها الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. ولعل المجلس يتفق معنا، لهذه الأسباب وغيرها، على ضرورة تجهيز مختلف الوكالات الحكومية وكيانات إنفاذ القانون تجهيزا كاملا في مرحلة ما بعد العملية المختلطة. وتؤكد حكومة بلدي من جديد التزامها بالعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومنظومة الأمم المتحدة ككل في تحقيق الاستقرار والانتعاش في دارفور.

ويشكل تحقيق السلام أولوية بالنسبة لحكومتي خلال الأشهر الستة المقبلة. إن تحقيق الاستقرار والحفاظ على السلام هما هدفانا النهائيان خلال السنوات الثلاث للفترة الانتقالية وما بعد الفترة الانتقالية في الحكم الديمقراطي في السودان.

ونحن نعي وندرك أن للسلام مزاياه ومتطلباته، ولا سيما فيما يتعلق بالعائدين، سواء كانوا مشردين داخليا أو لاجئين. وتتطلب الاستعدادات لعودتهم من المجتمع الدولي مساعدة السودان على تهيئة مناخ موات وتقديم الخدمات لهم. وتلزم مساعدة المجتمع الدولي أيضا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح الهياكل الأساسية للخدمات المهجورة أو المدمرة، وتخفيف الآثار السلبية للتصحر وتغير المناخ وكفالة تحقيق العدالة الانتقالية والتعويضات. وستتم مناقشة تلك الاحتياجات وغيرها مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الإقليمية.

إن حكومة بلدي ملتزمة بضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ونعيد التأكيد مرة أخرى على أنه سيتم تخصيص واستخدام جميع المواقع التي تخليها العملية المختلطة للأغراض الإنسانية والمدنية.

وأخيرا، يسعدني أن أقول إن بلدي قد اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الطويل نحو الانتعاش، ونتوقع من المجتمع الدولي أن يكون القوة التي تدعمنا على ذلك الطريق. ونحن على استعداد للتعاون بشكل إيجابي مع الجميع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد جان – بيير لاكروا للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): سأحاول الإجابة على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة بشأن حالة المعسكرات فيما يتعلق بقوات الدعم السريع. يمكنني القول أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ليست في وضع يمكنها من التحقق من أن قوات الدعم السريع قد أخلت المعسكرات التي سلمتها العملية المختلطة بالفعل. ويرجع ذلك أساسا إلى أن تفاعلها مع المجلس العسكري الانتقالي كان محدودا جدا خلال الشهر الماضي. فما لدينا هو، كما قلت، التزام من المجلس العسكري الانتقالي، وقد سمعت للتو سفير السودان يكرر هذا الالتزام، بأن جميع المعسكرات التي تم تسليمها ستستخدم للأغراض المدنية. ونحن نتطلع بالتأكيد إلى وفاء حكومة السودان بذلك الالتزام.

وفيما يتعلق بالمعسكرات التي يتعين أن تسلمها العملية المختلطة، ولكن لم يتم تسليمها بعد، فإننا نتطلع أيضا إلى إجراء مناقشات مثمرة مع الحكومة. وكما قلت، وبهذه الروح، تعكف العملية المختلطة حاليا على وضع خريطة طريق بشأن ترتيبات التسليم لكل موقع على حدة. وأعتقد أن الآلية الثلاثية الأطراف التي ستعقد في نيويورك والتي أشرت إليها ستكون مفيدة للغاية أيضا بالنسبة لنا للمضي قدماً بشأن هذه المسألة المهمة للغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على توضيحاته.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.